

جهود الجواري في تجديد النحو وتيسيره

**Al-Jawari's efforts to renew and facilitate
the grammar**

م. محمد سالم حسون

Lect. Mohammed Salim Hassoon

وزارة التربية/ مديرية تربية الفلوجة

Ministry of Education/ Fallujah Education Directorate

E-mail: mambr2016ma@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الجواري، تيسير النحو، نحو الفعل، نحو القرآن، نحو المعاني.

**Keywords: Al-Jawari, Nahw altaysiri, Nahw alfieal, Nahw alquran,
Nahw almaeani.**

المخلص

يتناول هذا البحث محاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري لتيسير النحو من خلال كتبه "نحو التيسير"، "نحو الفعل"، "نحو القرآن" و"نحو المعاني"، لتسليط الضوء على جهود الجوّاري في تجديد النحو وتيسيره، وبيان النقاط التي نادى بها الجوّاري لتجديد النحو وتوضيح الآراء التي أيد فيها الجوّاري النحويين والتي خالفهم فيها. حيث لم تكن محاولات تجديد النحو على درجة واحدة من الأهمية؛ بل إن أبرزها ثلاث محاولات، هي: محاولة إبراهيم مصطفى، ومحاولة الجوّاري، ومحاولة المخزومي؛ فقد قامت هذه المحاولات على رؤية علمية. وتعد محاولة إبراهيم مصطفى هي الرائدة، التي فتحت باب التجديد في هذا العصر؛ فتأثر بها تلميذاه الجوّاري والمخزومي، وسارا على هديها، فوافقاه في كثير وخالفاه في كثير، ومحاولة إبراهيم مصطفى لم تكن شاملة؛ بل اقتصرت على معالجة الاسم، وأغفلت الفعل الذي هو أحد ركني الجملة العربية. وكانت محاولة الجوّاري لا تتعدى تراث النحو العربي، ولم تكن متأثرة تأثراً مباشراً في الدراسات اللغوية الحديثة لدى الغرب كما تأثر بها إبراهيم مصطفى، ولكن هذه الدعوة لم تخرج عن حدود ما وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والفراء، وغيرهم من علماء اللغة العربية الأوائل. وأن آراء الجوّاري في النحو العربي فيها جدة وطرافة، جدة في العرض، وطرافة في النتائج، مع الحرص الأكيد على إرساء النحو على قاعدة راسخة، ترصد العلاقة القائمة بين النحو ومعانيه، وتنتظر إلى ضم الأصول الإعرابية إلى أحوال المعاني النحوية في الأسلوب، وأجزاء الكلام وقضايا الإسناد.

Abstract

This research deals with the attempt of Dr. Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari to facilitate grammar through his books " Nahw alfieal ", " Nahw altaysiri ", " Nahw alquran " and " Nahw almaeani ", to shed light on al-Jawari's efforts to renew and facilitate grammar, and to clarify the points advocated by al-Jawari, to renew grammar and clarify the opinions in which the slave girls supported the grammarians after seeing their disagreement. Attempts to renew grammar were not of the same importance; Ibrahim's attempt, the maidservant's attempt, and Al-Makhzoumi's attempt; She undertook scientific leadership, which opened the door to renewal in this age; His two students, Al-Jawari and Al-Makhzoumi, were influenced by it, and they followed its guidance, so they agreed with him on many issues and disagreed with him on many issues. Rather, the treatment of the noun was limited, and the verb, which is one of the two pillars of the Arabic sentence, was omitted. Al-Jawari's attempt did not go beyond the heritage of Arabic grammar, but this call did not depart from the limits of what Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, Sibawayh, Al-Farra, and other early Arabic language scholars put. And that the opinions of Al-Jawari in Arabic grammar have novelty and novelty, novelty in presentation, and novelty in results, with the sure keenness to establish grammar on a solid base.

المقدمة

ظهرت محاولات كثيرة لتيسير النحو العربي وتجديده في العصر الحديث، شملت مناهجه وموضوعاته وقضاياها. وتعد محاولة الدكتور "أحمد عبد الستار الجواري (١٩٢٤-١٩٨٨ م) رحمه الله - واحدة من تلك المحاولات الرائدة في هذا المجال؛ أسهم فيها صاحبها بجملة من الآراء الجادة والمثمرة دون أن يتعصب لرأي أو يتحيز لمذهب معين، بل كان هدفه السعي إلى التسهيل والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو، وتمهيد الوعر من مسالكه، وكانت غاية جهوده تقوم على الصحة اللغوية في بنية الكلمة، وتركيب الجملة، والتحرر من القيود التي وضعها المتأخرون والعودة بالنحو إلى منابعه الأولى كما كان يفهمه القدماء.

يتناول هذا البحث محاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجواري لتيسير النحو من خلال كتبه "نحو التيسير"، "نحو الفعل"، "نحو القرآن" و"نحو المعاني"، لتسليط الضوء على جهود الجواري في تجديد النحو وتيسيره، وبيان النقاط التي نادى بها الجواري لتجديد النحو وتوضيح الآراء التي أيد فيها الجواري النحويين والتي خالفهم فيها.

وقد ظهرت مؤلفات لعدد من العلماء الأوائل والمحدثين ممن تأثر بهم الدكتور الجواري في هذا المجال، سواء على المستوى التعليمي أو النظري، أمثال الكسائي في "مختصر النحو" وأبو جعفر النحاس "التفاحة"، وابن جنّي "اللمع"، وابن حزم وابن مضاء وابن رشد في كتابه "الضروري في صناعة النحو". واستمرت محاولات النحاة في تيسير النحو خلال العصور الماضية وفي العصر الحديث، واتخذت هذه المحاولات صوراً متعددة وأشكالاً مختلفة، اتسم بعضها بالاعتدال وبعضها الآخر بالتطرف والمغالاة أمثال رفاعة الطهطاوي ويعقوب عبد النبي وطه حسين ومصطفى أمين وإبراهيم مصطفى، وكانت للجواري آراء مستقلة، فقد وافق النحاة في بعضها وخالفهم في بعضها الآخر.

وقمت بتقسيم دراستي إلى تمهيد وثلاثة مباحث، على الترتيب الآتي:

التمهيد: حياة الجواري

المبحث الأول: مظاهر التجديد في كتب الجواري

المبحث الثاني: أبرز قضايا التيسير النحوي عند الجواري

المبحث الثالث: موقف الجواري من النحو

ولقد قدمت كل الجهد لهذا البحث، فإن وفقت فمن الله عز وجل وإن أخفقت فمن نفسي، وكفاني أنا شرف المحاولة، وأخيراً أرجو أن ينال هذا البحث إعجابكم.

التمهيد: حياة الجوّاري

أحمد بن عبد الستار بن محمود الجوّاري أبو محمد (١٣٤٤ - ١٤٠٨ هـ = ١٩٢٤ - ١٩٨٨ م): باحث ولغوي وأديب وإداري ووزير، ولد في الكرخ ببغداد سنة ١٩٢٤ م، ونشأ في الكرخ وأنتم دراسته الابتدائية والثانوية هناك، ثم أكمل دراسته في دار المعلمين العالية، وفي سنة ١٩٤٥ م حصل الجوّاري على الليسانس من جامعة القاهرة، والماجستير في سنة ١٩٤٧ م، والدكتوراه في سنة ١٩٥٣ م، وفي سنة ١٩٥٧ م عُيّن الجوّاري عميداً لكلية الشريعة، وفي سنة ١٩٦٢ م انتُخب نقيباً للمعلمين، وفي سنة ١٩٦٩ م رئيساً لاتحاد المعلمين العرب و عُيّن وزيراً للتربية، وتولّى وزارة الأوقاف، وكان للجوّاري دورٌ فعالٌ في مجامع اللغة العربية في سورية والأردن والعراق، من مؤلفاته: نحو التيسير، نحو القرآن، نحو الفعل، نحو المعاني، الحب العذري: نشأته وتطوره (رسالة الماجستير)، الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري (رسالة الدكتوراه)، رأي في مصادر الأفعال الثلاثية، من دلائل القدم في اللغة العربية، الوصف بالمصدر، الوصف بالجملة، ضبط عين المضارع، ... وغيرها كثير. تُوفي أحمد عبد الستار الجوّاري (رحمه الله) بالسكتة القلبية التي داهمته فجأة في داره بجانب الكرخ في ٢٢ يناير من العام ١٩٨٨ م^(١).

المبحث الأول: مظاهر التجديد في كتب الجوّاري

عني الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري بالنحو العربي وقضاياها تأليفاً وتدریساً مدة طويلة من حياته العلمية، فكانت له في تجديده وتيسيره آراء ونظرات ضمّنها كتبه الأربعة وهي: "نحو التيسير" سنة (١٩٦٢ م)، و"نحو القرآن" و"نحو الفعل" سنة (١٩٧٤ م)، ونحو المعاني سنة (١٩٨٧ م). فطرح أول محاولاته متأثراً بأستاذه إبراهيم مصطفى وما طرحه في كتابه (إحياء النحو)، وقد تناول الجوّاري عدداً من المسائل في تيسير النحو ومعناه والإعراب، والعوامل، ومنهاج النحو، وعلامات الإعراب، وكان قد ضمّن كتبه هذه كثيراً من مقترحاته في التيسير النحوي، كما نشر آراء أخرى له في بحوث ومقالات في المجالات والدوريات التي يصدر معظمها عن المجامع العلمية واللغوية^(٢).

أولاً: مظاهر التيسير والتجديد النحوي في كتاب نحو التيسير:

يعد هذا الكتاب تجربة الدكتور الجوّاري الأولى في التجديد، ومحاولته الجديدة في التيسير، إذ عرض فيه أربعة عشر معلماً بارزاً من معالم النحو، اشتملت على موضوعات اعتمدها نظرية قائمة في التيسير، وهي تيسير النحو، ومعنى النحو، والنحو والإعراب، والعامل، ومنهجية التجديد في النحو، وأصول الإعراب، والرفع والنصب والجزم والخفض والإعراب والبناء وعلامات الإعراب والصرف والمنع من الصرف ودراسة الجملة^(٣)؛ وكتابه (نحو التيسير)، حاول

الجواري فيه أن يضع تصوراً لتيسير النحو العربي، وذكر أن دراسة النحو العربي بصورته الأولى دراسة عميقة وواعية؛ بحيث لا تغفل عن غايته، ولا تتجاهل أسباب انحراف النحو، وذهب إلى أن إصلاح النحو لا بد أن يستهدي بالأسلوب النفسي في دراسة اللغة، وتدريسها؛ لأنه يعنى بالعلاقات بين الألفاظ المفردة عندما يتألف منها الكلم، ولا بد من إدراك ما ينبغي أن يحذف من أجزاء النحو، وما ينبغي أن يبقى من الأبواب النحوية، لأن هناك أبواباً وضعت للضرورة في الشاذ من الكلام والغريب منه، وليس للحاجة إليه لطبيعة اللغة^(٤).

هذه هي المفردات التي طرحها الجواري لتناول التيسير، والحق أنها تستأهل جهداً متميزاً في فرز الشوائب العالقة، والأوضار التي لحقتها نتيجة تأثر المتأخرين من النحاة ببيئة المنطق والجدل والفلسفة، وأساليب علماء الاحتجاج، حتى عاد النحو لغزاً، ومساغله أحاجي، وقواعده كليات معماة^(٥).

ثانياً: مظاهر التيسير والتجديد النحوي في كتاب نحو الفعل:

ناقش الجواري قضية الفعل وأقسامه، وذهب إلى أن صيغة الأمر التي تأتي في أسلوب الإنشاء لا تدل على معنى زمني بالبداية^(٦). وحاول أن يفسر الحركات التي تعترى أواخر الفعل فنظر إليها من خلال القيد الذاتي أو القيد اللفظي، حيث ذهب إلى:

أ- إذا أطلق الفعل من القيد الذاتي يبنى على أخف الحركات، وهو الفتح، وقد جاء ذلك في الفعل الماضي.

ب- وإذا أطلق الفعل من القيد الذاتي أو اللفظي عاد إلى ما يتحقق من الرفع.

ج- وإذا قيد مدلوله بالقيد اللفظي نزل من الرفع إلى النصب تارة، وإلى الجزم الذي يقطع عنه الحركات الإعرابية تارة أخرى^(٧).

أما كونه جعل الفتحة أخف الحركات فهذا أثر من آثار تأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى.

ثالثاً: مظاهر التيسير والتجديد النحوي في كتاب نحو القرآن:

ذكر الجواري في هذا الكتاب بعض ما وقع فيه النحاة القدماء كتدخل المنطق، وتصور القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، واعتدادهم بالشاهد الشعري، وإن لم يعلم قائله، وأنهم عزلوا النحو عن معانيه، وجردوه من روحه، وقد تناول قضايا النحو كما جاءت في كتب النحو، إلا أنه ناقش النحاة في بعضها مستعيناً بآيات من الذكر الحكيم، والاستشهاد بها على مخالفة النحاة في بعض القضايا^(٨)، ونادى باتخاذ القرآن مصدراً لتقعيد اللغة العربية.

ترتيب الألفاظ وحده هو النظم، وإنما النظم كما يقول الجرجاني هو توخي معاني النحو، وذلك بإرادة معنى كل لفظ في موضعه^(١٥).

وأكد أحمد عبد الستار الجواري أن: " النداء عندهم محتمل للتأويل بفعل ناب عنه حرف النداء يقدرونه (أدعو) أو (أنادي) وكل هذا خروج على طبيعة النداء وتعسف في التأويل وفي التخريج^(١٦).

وأكد وجوب العناية بالإعراب والكشف عن معانيه وأحواله من رفع ونصب وجزّ وجزم؛ فإنّ ذلك يجعل معاني النحو ماثلة في أذهان الدارسين، ويعيدها إلى موضعها من الدرس والفهم^(١٧). ويقول الجواري: " لعل في معنى الإعراب عند أوائل أهل العربية ما يقرب لنا الغاية ويهديننا إلى الوسيلة، ذلك أن أصله في اللغة الإيضاح والبيان، وهو كما يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : الإبانة عن المعاني بالألفاظ^(١٨).

وخالف الجواري إبراهيم مصطفى الذي كان يرى أن التنوين علم التذكير، وإن الممنوع منه هو الاسم المعرف، فحيث يكون تنوين يكون تذكير؛ وحيث يكون منع منه يكون تعريف، ولا عبرة بأن أسماء الأعلام منونة، فقد كان يرى أن من حق هذه الأسماء أن تمنع من الصرف^(١٩).

المبحث الثاني: أبرز قضايا التيسير النحوي عند الجواري

ويمكن إجمالها فيما يأتي:

- أن يدرس النحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة، لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها حتى جعلتها أخلطا مجمعة ملفقة لا تحقق غرضها ولا تبلغ غايتها^(٢٠).
- ضرورة الاعتماد على القرآن الكريم في وضع قواعد النحو لما فيه من أسلوب سهل سلس متسلسل بالغ غاية القوة والبراعة والانسجام، ولو أنهم فعلوا ذلك لكانت صورة النحو غير هذه الصورة، ولكان أقرب إلى الأذهان لكون القرآن الكريم - كما يصفه الجواري-النهر الخالد الذي تلتقي فيه روافد العربية كلها وتتساب فيه لهجاتها وطرائقها المتعددة فكانت لغته -أي القرآن الكريم - وأسلوبه أمثل صورة من صور التعبير العربي وأروع مثل من مثله البيانية^(٢١). ويضرب بعض الأمثلة، ومن ذلك مجيء خبر (ما) النافية العاملة عمل (ليس) مقترنا بالباء في أغلب أحواله ولاسيما حين يكون مشتقا نحو قوله تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ لِإِيَّتِكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾ (المائدة: ٢٨)، فهو أسلوب خاص في الاستعمال القرآني، وليس كما يراه النحاة، من أنها ترفع اسما بعدها وتنصب خبرا، بل إنّ اقتران خبرها بالباء هو الأصل في هذا التعبير، وقد ورد في القرآن مجرّدا من الباء في موضعين: قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (يوسف: ٣١)، وقوله تعالى: ﴿ مَا هُؤُلَاءِ أَمْهَتِيهِمْ ﴾ (المجادلة: ٢)، قال الجواري: "ولعلنا



لو أردنا أن نعاود النظر في هذه القاعدة لانتبهنا إلى أنّ خبر (ما) النافية يقع مجروراً بالباء في أغلب أحواله ولاسيما حين يكون مشتقاً، ويقع منصوباً شأن أخبار النواسخ بقلّة ولاسيما حين يكون جامداً غير مشتق" (٢٢)

- عدم إخضاع النحو لقوانين الفقه والمنطق التي تخرج بالنحو عن طبيعته وتبعده عن الطريق الذي رسم له، يقول: "والحقيقة إنّ إخضاع النحو للمنطق أمر يخرج بالنحو عن طبيعته ويبعد به عن واقع حاله، ذلك أنّ النحو صورة مجردة، لا يحكم فيها إلا الفكر المجرد" (٢٣)
- ضرورة العناية بالأسلوب النفسي المؤثر في الدارس، لأن كل إصلاح لمنهج الدرس النحوي، وكل تيسير يراد لهذا النحو لا بد أن يستهدي بالأسلوب النفسي في اللغة وفي تدريسها، والأسلوب النفسي يعنى قبل كل شيء بالعلاقات التي تقوم بين الألفاظ المفردة حين يتألف منها الكلام (٢٤).

أبرز مطالب التجديد في تيسير النحو عند الجوّاري:

أ- يدعو الجوّاري إلى تجديد النحو وتيسيره، ولكنه لا يريد أن يكون هذا التجديد، وذلك التيسير عبثاً وهدماً، لأن تيسير النحو أو تجديده أو إحياءه عمل ضخم يلزم له كل شيء تجديد معنى النحو بقديمه إحاطة تنفذ إلى صميمه، وتغوص في أعماق معانيه.

ب- الدعوة إلى أخذ الشواهد النحوية من القرآن الكريم، وعدم التمسك بالأشعار المجهولة والمنحولة في تأييد قاعدة، أو دعم حجة نحوي، لأن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق في اللغة العربية، وممن هو؟ إنه من لدن العزيز العليم، لقد استشهدوا بالشعر وهو يخضع للضرورة ولم يصرفوا عنايتهم إلى القرآن، وهو أسلوب سهل بالغ غاية القوة والبراعة والانسجام (٢٥)

منهجية التجديد عند الجوّاري في تيسير النحو تعتمد على ركائز أبرزها:

أ- تهذيب النحو من الشوائب العالقة في تقسيماته الدائمة على أساس من التصنيف المنطقي، وبيئات العصور الكلامية.

ب- العودة بالنحو إلى معانيه، والربط بينهما بإطار موحد لا أن تؤخذ الحدود والرسوم، وعلامات الإعراب أساساً لفهم هذا النحو الذي جاء مواكباً لذائقة العرب في البيان.

ج- دراسة النحو من ينابيعه الأولى دراسة واعية تتباعد به عن أسباب الانحراف، ولا تتجاهلها، من أجل القضاء عليها ليعود النحو كلاً منسجماً لا أخلاطاً.

د- الرجوع إلى القرآن، واستنباط قواعد النحو في ظلاله، فنخضع النحو للقرآن، لا القرآن للنحو، واعتماد هذا الملحوظ الحيوي أساساً جامعاً، لا أن نرجع إلى الشواهد المصطنعة، أو الأشعار المنتحلة، أو الصيغ المتكلفة.

هـ- تطوير وسائل التعليم، ومناهج النحو بالشكل الذي تلائم به ركب الحضارة في فكر حديث يجنبهما العجز والكسل.

و- إعداد المدرسين المتخصصين للمهمات المتقدمة إعداداً يتسم بالوعي، والإدراك الشامل لمشاكل النحو، لا يقوم على الإيجاز والاختصار فحسب، بل على تذليل المصاعب من خلال معرفة العلوم العربية بفهم عميق بعيد عن الشكلية والسطحية^(٢٦).

وناقش الجواري رأي المتأخرين ضرورة التحرر من قيودهم، والعودة بالنحو إلى فهم القدامى له، في ثلاثة ملامح:

أ- **مواطن الفصاحة المطلقة:** ويريد بها جميع لهجات العرب وفروعها الأخرى، التي ذابت بعد نزول القرآن العظيم، حتى تسرب قسم منها إلى العامية، وحتى اندرس أثرها، فالعربية التي بين أيدينا هي عربية القرآن، ولما كان القرآن أفصحها، فهو ما ذهب إلى الحياة الجديدة بعد نزوله وسطوع نوره في الجزيرة، فهو الأصل، أما فشو اللحن، وشيوع الخطأ، ولهجات الحديث اليومي، فهو من آثار تلك اللهجات البائدة، وليس هو كل شيء.

ب- **ضرورة وضع القواعد:** وهو أمر طبيعي للمجتمع المتطور حين يلزمه أن يضع اللغة في موضعها من الحياة، أداة للتفكير أو التعبير، والتواصل الفكري والشعوري، وأصعب ما في هذه اللغة الإعراب، وهو أعسر ما في النحو وأكثره مشقة^(٢٧)، والجواري يريد في وضع قواعد النحو الابتعاد به عن مسلك المتأخرين وحصره بإطار ضيق، ومعنى محدود، هو تغيير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب.

ج- **كيف يفهم النحو؟** يريد الجواري أن يظل النحو في أيسر صورته، وهو القصد إلى أساليب العرب في الكلام، بعيداً عن الانحراف ليعود هذا العلم، وهو فن من فنون الحياة إلى مكانه، فيصبح وسيلة من وسائل التطور الفكري والتقدم الاجتماعي في المجتمع العربي^(٢٨).

المبحث الثالث: موقف الجواري من النحو

طبق الجواري هذا الأساس على إعراب الأسماء والأفعال، فعلى صعيد الأسماء رأى أن مراتبها في الكلام مختلفة، فمنها المهم العمدة، الذي لا يقوم الكلام من دونه، وهذا يستحق أن يرفع على ما سواه، ومن الأسماء التابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل لا مقام له بذاته، وهذه لا تستحق إلا خفض، أما الكثرة من الأسماء فهي الأوساط، ولهذا الضرب من الأسماء أوسط مراتب الإعراب، وأخفها مؤونة وأسهلها في التلفظ وهو النصب^(٢٩).

أ- فالرفع عند الجواري-إذن- يشعر بعلو مرتبة اللفظ في التعبير، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان مسنداً إليه أو مسنداً، والأسماء التي لا تخرج عن أحد طرفي الإسناد هذين، هي المبتدأ،



والفاعل واسم كان، ونائب الفاعل، وكل منها مسند إليه، أو موصوف، وخبر المبتدأ، وخبر إن، وكل منهما مسند (٣٠)

ب- الإسناد عند الجوّاري نوعان : بسيط لا تقيده قيود، ولا يضاف إلى أحد طرفيه ما يصرف معناه إلى وجه دون آخر، وهذا الضرب من الإسناد هو الذي يستحق طرفاه الرفع، مثل: قولنا (زيد قائم)، فإذا قيدنا بزمن من الأزمان، أو بمعنى من المعاني صار هذا المعنى شريكاً في صفة الإسناد فنزل به ذلك عن مرتبة الرفع إلى المرتبة التي تأتي بعدها وهي النصب (٣١)، ولذلك ينصب الخبر إذا دخلت على الجملة الاسمية (كان) أو إحدى أخواتها، نقول مثلاً: (كان زيد قائماً)، ويبدو أن المسند في هذه الحال ليس (قائماً) وحده، وإنما هو (كان قائماً) كلاهما، بدليل أننا لو قدمنا المسند إليه الموصوف لقلنا: (زيد كان قائماً) والمسند في هذه الحال لم يستقل بموقعه، ولم ينفرد بوظيفته، وإنما استعان عليها بهذا الذي يسميه النحاة الفعل الناقص وتسميه اللغات الفعل المساعد (٣٢).

وأما المسند إليه فيدخله قيد آخر هو قيد التوكيد أو غيره من معاني الحروف المألوف دخولها على الجملة الاسمية فيصير المسند إليه حينئذ هو والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الإسنادي معاً، وهذا يتضح في المسند إليه إذا أكد ب(إن) كأن نقول: (إن زيدا قائم)، أو إذا أضيف إليه حرف من حروف المعاني التي يلحقها النحاة ب(إن) من حيث أثرها فيما بعدها، مثل: كأن وليت ولعل (٣٣).

ج- وأما النصب: فقد رأى الجوّاري أنه المرتبة الثانية من مراتب الإعراب أو هو المرتبة الوسطى فيها، وإن علامته الأصلية هي الفتحة، كما رأى أن المعنى الذي يوجب النصب يمكن تفريعه إلى ثلاثة معانٍ:

- ١- معنى المفعولية: وهو أن يكون الاسم نتيجة ناشئة عن قيام الفاعل بالفعل.
- ٢- معنى الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف أو المبين أو المؤكد، وسماه الجوّاري "التابع الناقص أو التابع المخالف" ويظهر هذا المعنى في المصدر الذي يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده أو زمانه أو مكانه أو سببه، وكذلك في الحال التي تصف هيئة الاسم فحسب، وفي التمييز الذي يبين بعض حقيقة الاسم، وفيما يسمى المصاحب أو المفعول معه الذي يعطف على ما قبله عطفاً ناقصاً لا يعني التشريك في الحكم، وإنما يعني مجرد المقارنة والمصاحبة، وفي هذا التابع المخالف يمكن أن يدخل المستثنى ب(إلا) (٣٤)

وقد استمد الجوّاري هذا المعنى من معنى الخلاف وهو مذهب كوفي في نصب بعض الأسماء، كنصب الظرف إذا وقع خبراً لمبتدأ، ونصب الاسم إذا وقع بعد واو المعية (٣٥)

٣- المعنى السلبي: " وهو وقوع الاسم في مكان يستحق الرفع لو انفرد بالإسناد، ولكنه لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه فلم يستحق الرفع، وإنما تدنت مرتبته إلى الوسطى، وذلك ملاحظ في خبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، حيث استعان الخبر المسند بالفعل الناقص فنصب، واستعان المسند إليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحط إلى النصب" (٣٦).
" ومن هذا المعنى السلبي أيضاً أن يقع الاسم في موقع التبعية الناقصة لاسم مخفوض كحال المجرور في نحو قولنا: (مررت به جالساً)، وتمييز المجرور نحو: (مررت بعشرين رجلاً)" (٣٧).

د- وأما الخفض: فقد ذهب الجواري إلى أنه أدنى مراتب الإعراب، ولذا رآه أدق من مصطلح الجر، فليس في الأخير دلالة على وقوع الاسم هذا الموقع الإعرابي، وليس الخفض علم الإضافة فحسب عند الجواري، وإنما هو علم حال أخرى هي الخفض بالحروف. والخفض على سبيل الإضافة يعني أن الاسم المخفوض ليس بذئ مكان في الكلام إلا مكان النسبة إليه، فقولنا: (قرأتُ كتابَ زيدٍ) مثلاً لا مكان لزيد في الكلام ولا وظيفة له إلا أنه منسوب إليه الكتاب، والكلام قد يقبل الاستغناء عنه ثم يبقى كلاماً ذا فائدة، يحسن السكوت عليه، وهو من هذا الوجه يقابل الاسم المرفوع الذي لا كيان للكلام بدونه ولا غناء عنه (٣٩).

وأما الخفض بالحروف فيكون في حال سماها الجواري " المفعولية غير المباشرة"، وهي عنده أن الأسماء التي تقع بعد حروف الخفض هي أولى بأن تسمى مفاعيل من بعض ما سماها النحاة مفاعيل، فإذا قلنا: (ذهبت إلى البيت) فإن البيت مفعول بمعنى انتهاء الغاية، " وحق المفعول أن يكون في المرتبة الوسطى إذا قام بذات، وتجرد لوقوعه هذا الموقع من الكلام، فإذا استعان على المفعولية، بمعنى آخر أسف إلى مرتبة أدنى من مرتبة النصب، وليس أدنى من الخفض منزلة في الإعراب" (٤٠).

ورأى الجواري أن من أقوى الأدلة على أن الأسماء المخفوضة بعد الحروف إنما هي مفاعيل أن النحاة، يذكرون في باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض أو الجر - وهو يحذف في أحوال بعينها - انتصب الاسم على التوسع تارة، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة، وعلى نزع الخافض تارة أخرى، وشواهد هذا كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ (التوبة: ٥).

بهذا رد الجواري ظاهرة الإعراب في الأسماء إلى المعاني التي تعبر عنها تلك الأسماء حين تنزل من السياق منزلاً خاصاً، أو عندما تقع من الكلام موقِعاً بعينه، وليست هذه الظاهرة - كما يزعم النحاة - أثر العامل لفظي، أو نتيجة لتأثير كلمة في أخرى، أو أثراً للتجرد من ذلك العامل أو من هذه الكلمة.



أما على صعيد الأفعال فيرى الجوّاري أن الفعل يخبر به، وهو لهذا يستحق الرفع، لأنه عمدة مثل الخبر، وكلاهما مسند^(٤١) ولما كان موقع الفعل من الإسناد ثابتاً لا يكاد يتغير فإنّ هذا الموقع لم يقتض أن يتغير آخره، ويرى أنّ تصرف الفعل في معانيه يتخذ سبيلاً آخر هو سبيل الدلالة على الأزمنة المختلفة، وهذا النوع من التصرف يصدق على المضارع فقط، "وذلك أنه لا يدل على زمن محدود بحدود، وبذلك يتخلص المضارع من دواعي البناء"^(٤٢)، وعليه فإنّ تصرف الفعل المضارع في معنى الزمن هو ما يقابل تصرف الاسم في وقوعه المواقع المختلفة من التراكيب؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة^(٤٣) فهذا معنى المضارعة الحقيقي كما يراه الدكتور الجوّاري، وليس ما ذهب إليه النحاة القدماء .

وأما الفعل الماضي فيرى الجوّاري بأن "زمنه محدود، لا يعرض له تغيير أو تبدل، كما يعرض لمعنى الزمن في المضارع، ولهذا السبب استحق الفعل الماضي البناء"^(٤٤) .

ويرى الجوّاري "أنّ فعل الأمر أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب، وأقربها إلى معنى الحرف وأحقها بالبناء؛ لأنه يؤدي معنى من المعاني حقها أن تؤدي بالحرف، وهو خال من معنى الزمن، مجرد لمعنى الطلب، فهو يشتمل على معنى الحدث مقترناً بالطلب"^(٤٥). ويرى أنه لا عبرة بقول النحاة إنه يدل على الاستقبال، لأنّ الذي يدل على الاستقبال أو الحال أو الماضي هو الفعل الدال على الخبر، "أما الإنشاء ولاسيما الطلب فليس فيه من إثارة من معنى الزمن بحال، فإذا قلت لمخاطب: (أدخل) فإنّك تطلب منه فعل الدخول، أي: إنك تطلب منه القيام بالفعل ليس غير، فإذا استجاب فإنه يقوم بفعل مستقل عن فعل الطلب"^(٤٦)

"والمضارع ينصب إذا محض لمعنى الاستقبال، وهو أحد معانيه التي يصلح للدلالة عليه وعلى معنى الحال، ومعنى المضي"^(٤٧) ويذهب الجوّاري إلى أنّ العوامل التي زعم النحاة أنها تنصب المضارع "كلها تمحض الفعل لمعنى الاستقبال"^(٤٨)

وأما جزم المضارع فيرى الجوّاري بأنه يكون "إذا دل الفعل على الحال والاستقبال"^(٤٩) ويدل حينئذ على أحد المعاني: المضي أو الطلب أو الشرط.

أ - أما معنى المضي: فيكون حين دخول (لم) و(لما) عليه لأنهما ينقلان معناه إلى معنى الماضي فيستحق السكون أو قطع الحركة عنه ليكون كالمبني.

ب - وأما معنى الطلب: فيكون إذا تقدمته لام الأمر، نحو: (ليذهب زيد) أو (لا) الناهية نحو (لا تذهب) ، وهذان الحرفان ينقلان المضارع إلى معنى فعل الأمر، فيبنى مثله تماماً.

ج - وأما معنى الشرط: وهو -كما يرى الجوّاري- "صيغة فعلية تخالف باقي الصيغ في دلالة الفعل، وهي الحدث والزمن، لأن الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه أو وقوعه، فهو ليس تام الدلالة. فقولك (إنّ تذهب أذهب) تعلق ذهابك على ذهاب المخاطب، فلم يقع الذهاب لا منك ولا من

المخاطب، وإنما علقت ذهابك بذهابه بأداة الشرط، وهذا التعليق وما يتبعه من نقص في الدلالة يجعل الفعل غير مستحق لمعنى الرفع والنصب فيقتضي ذلك قطع الحركة عن آخره، وذلك هو الجزم^(٥٠). وقد استدل الجواري على صحة رأيه هذا بجملة الشرط التي يكون فعل الشرط فيها ماضياً، فالنحاة يرجحون رفع الجواب فيها إذا كان مضارعاً؛ لأنه تعلق بفعل محقق الوقوع، فهو في حكم ما وقع من الأفعال. قال ابن مالك:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ... ورفع بعد مضارع وهن^(٥١)

وهذا أسلوب عربي فصيح في كلام العرب، ذكره سيبويه (ت ١٨٠ هـ) - رحمه الله - في الكتاب، واستدل عليه بقول زهير:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرم^(٥٢)

-وأما البناء في المضارع فلم يُسلم به الجواري ويرى بأنه يكون لدواعٍ معنوية في الفعل، بأن يكون مدلول الزمن فيه محدد المعنى، بحيث لا يتصرف في المعاني المتعددة، ولا تدخله الأزمنة الطويلة، وهذا غير قائم في الفعل المضارع المتصل بنون النسوة^(٥٣)

- أما عن المضارع المؤكد بالنون فيصف الجواري القول ببنائه بأنه قول متهافت، ودليل ذلك - كما يرى - "أنَّ الفعل المسند في زعمهم إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون الإناث، أو ياء المخاطبة متفق على أنه معرب، وليس ثمة علة ظاهرة مقبولة عقلاً أو نقلاً للتفريق بين هذا وبين الفعل المسند إلى مفرد^(٥٤)."

الخاتمة

من خلال هذا البحث يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

- لم تكن محاولات تجديد النحو على درجة واحدة من الأهمية؛ أبرزها ثلاث محاولات، هي: محاولة إبراهيم مصطفى، ومحاولة الجوّاري، ومحاولة المخزومي؛ فقد قامت هذه المحاولات على رؤية علمية. وتعد محاولة إبراهيم مصطفى هي الرائدة، التي فتحت باب التجديد في هذا العصر؛ فتأثر بها تلميذاه الجوّاري والمخزومي، وسارا على هديها، فوافقاه في كثير وخالفاه في كثير، ومحاولة إبراهيم مصطفى لم تكن شاملة؛ بل اقتصرت على معالجة الاسم، وأغفلت الفعل الذي هو أحد ركني الجملة العربية.
- وكانت محاولة الجوّاري لا تتعدى تراث النحو العربي، ولم تكن متأثرة تأثيراً مباشراً في الدراسات اللغوية الحديثة لدى الغرب كما تأثر بها إبراهيم مصطفى، ولكن هذه الدعوة لم تخرج عن حدود ما وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والفراء، وغيرهم من علماء اللغة العربية الأوائل.
- أراء الجوّاري في النحو العربي فيها جدة وطرافة، جدة في العرض، وطرافة في النتائج، مع الحرص الأكيد على إرساء النحو على قاعدة راسخة، ترصد العلاقة القائمة بين النحو ومعانيه، وتنتظر إلى ضم الأصول الإعرابية إلى أحوال المعاني النحوية في الأسلوب، وأجزاء الكلام وقضايا الإسناد.

الهوامش والمصادر:

- (١) ينظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢، كامل الجبوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٢، ص. ١٧٥-١٧٦، وينظر: ذيل الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. أحمد العلاونة. الطبعة الأولى، دار المنارة للنشر والتوزيع - جدة. ١٩٩٨، ص. ٢٩، وينظر: المستدرك على تنمة الأعلام للزركلي. محمد خير يوسف. الطبعة الأولى دار ابن حزم - بيروت. ٢٠٠٢، ص ٤٠
- (٢) ينظر: محاولات التيسير النحوي الحديثة، العكيلي، حسن منديل حسن، عالم الكتب، بيروت ٢٠١١، ص ٤٠، النحو العربي وقضية التجديد والتيسير فيه، ستار عايد بادي العتابي، رسالة ماجستير الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، لندن، ٢٠٠٧، ص ١٩٥.
- (٣) ينظر: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري، محمد حسين الصغير، د ط، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد العراق، ١٩٩٠، ص ٣٥، وينظر: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجوّاري، ط ٢، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ١٤٣
- (٤) ينظر: الاتجاهات الحديثة في محاولات تجديد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، سلام عبد الله عاشور، دط، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين، ٢٠٠٥ م، ص ١٤٥.
- (٥) ينظر: نحو التجديد في دراسات د. الجوّاري، الصغير، ص ٣٦.
- (٦) نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٩٧٤ م، ص ٢٤
- (٧) نفس المصدر السابق
- (٨) نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٩٧٤ م، ص ٢٤
- (٩) ينظر: نحو القرآن، الجوّاري، ص ٩٦
- (١٠) معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ١، ص ٢٤
- (١١) الكشاف، الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج ١، ص ٦٥٦
- (١٢) ينظر: نظرة أخرى في قضايا النحو، أحمد عبد الستار الجوّاري، مجلة المجمع العلمي العراقي، العراق، المجلد ٣٥، الجزء ١، ص ١٠
- (١٣) ينظر: نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجوّاري، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ م، ص ١٢٨، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، العزاوي، نعمة رحيم، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥ م، ص ١٦٤
- (١٤) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة مصر، ص ٤٥
- (١٥) ينظر: نحو المعاني، الجوّاري، ص ٢٥
- (١٦) المصدر السابق، ص ١٤٦
- (١٧) نفس المصدر، ص ٦
- (١٨) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، بيروت، لبنان، ج ١، ص ٣٥
- (١٩) نحو المعاني، الجوّاري، ص ١٢٨



- (٢٠) نحو التيسير، الجوّاري، ص ١١
- (٢١) ينظر نفس المصدر، ص ١٢
- (٢٢) نحو القرآن، الجوّاري، ص ٩٢
- (٢٣) ينظر: نحو التيسير، الجوّاري، ص ١٢ وما بعدها
- (٢٤) ينظر: المصدر السابق، ص ١٢٣
- (٢٥) ينظر: نحو التجديد في دراسات د. الجوّاري، الصغير، ص ٣٧
- (٢٦) ينظر: المصدر السابق، ص ٤٥
- (٢٧) نحو التيسير، الجوّاري، ص ١٩
- (٢٨) المصدر السابق
- (٢٩) ينظر: المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩
- (٣٠) ينظر: المصدر السابق، ص ٧٥
- (٣١) نحو التيسير، الجوّاري، ص ٧٩-٨٠
- (٣٢) المصدر السابق، ص ٨٠
- (٣٣) المصدر السابق
- (٣٤) المصدر السابق، ص ٨٧-٨٨
- (٣٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، الأنباري، كمال الدين أبو البركات، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م، ٥٥٥/٢
- (٣٦) نحو التيسير، الجوّاري، ص ٨٨
- (٣٧) المصدر السابق
- (٣٨) المصدر السابق، ص ٩٦
- (٣٩) المصدر السابق، ص ٩٧-٩٨
- (٤٠) المصدر السابق، ص ٨٨
- (٤١) نحو الفعل، الجوّاري، ص ٢٢، ٢٣
- (٤٢) المصدر السابق، ص ٥٥
- (٤٣) المصدر السابق، ص ٢٦
- (٤٤) المصدر السابق، ص ٢٨
- (٤٥) المصدر السابق، ص ٥٩
- (٤٦) المصدر السابق
- (٤٧) المصدر السابق، ص ٣٧
- (٤٨) المصدر السابق
- (٤٩) المصدر السابق، ص ٤٨ وما بعدها
- (٥٠) نحو الفعل، الجوّاري، ص ٤٩، ٥٠
- (٥١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تعليق الشيخ قاسم الشماخي الرفاعي، دار القلم، د ط، بيروت لبنان، ج ٢، ص ٣١٣



- (٥٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة، مصر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ج ٣، ص ٦٦
- (٥٣) ينظر: الجوالي، نحو الفعل، ص ٥٤-٥٥
- (٥٤) المصدر السابق